



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2022/07/14

تاريخ القبول: 2022/11/15

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

مقدمة في اللسانيات الجنائية و واقعها في العالم العربي

Introduction to forensic linguistics and its reality in the Arab world

سعاد طعبة

¹جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، toabaso@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر تخصص اللسانيات الجنائية من أحدث التخصصات التطبيقية في مجال علم اللغة الجنائي، وفي هذا المقال سنتطرق إلى التعريف بعلم اللسانيات الجنائية من حيث نشأته وتطوره، مجالات استخدامه وتطبيقها في مختلف تخصصاته، حيث يتم تحديد هوية المجرمين من خلال دراسة الشواهد والبيئات اللغوية المسجلة أو المصاحبة لوقوع الجرائم و البصمات الصوتية التي تعتبر الأساس فيها . كما تبين هذه الدراسة واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي ، و العمل إلى تحفيز اللغويين العرب والمسؤولين في الدوائر العدلية لارتياح هذا المجال الحيوي الهام والإسهام بما لديهم من معارف وخبرات راسخة في علم اللسانيات الجنائية لتطوير هذا العلم لصالح الأمة والإنسانية جمعاء .

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الجنائية، البصمة اللغوية، اللغة، القانون، علم اللهجات

Abstract:

Forensic linguistics is considered one of the most recent applied disciplines in the field of language, and in this research we will discuss the definition of forensic linguistics in terms of its origin and development, the areas of its use and its application in its various disciplines, where the identity of criminals is determined by studying the evidence and linguistic environments recorded or accompanying the occurrence of crimes and audio voiceprint which is the basis for it. This study also shows the reality of forensic linguistics in the Arab world, and work to motivate Arab linguists and officials in the judicial departments to enter this vital and important field and contribute with their solid knowledge and experience in forensic linguistics to develop this science for the benefit of the nation and humanity as a whole.

Keywords: forensic linguistics, voice print, language, law, dialectology

1. مقدمة:

في ثمانينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات التي تحاول الاستفادة من النظريات و العلوم المختلفة، التي لم تكن متاحة فيما مضى، و من بين تلك العلوم هي علم اللغة الجنائي او القانوني و كل فروعها سواء كانت النظرية أو التطبيقية، حيث ظل هذا العلم المحور الأساسي للكثير من الدراسات التي ظهرت حديثاً من بينها علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics) وعلم نفس اللغة (Psycholinguistics) و الكثير من الدراسات الحديثة.

ومن أهم تلك الدراسات الحديثة ما يعرف باللسانيات الجنائية (Forensic Linguistics) الذي يشمل مجالات متعددة أهمها إثبات هوية المتحدث (Speaker Identification) من خلال البصمة الصوتية، وإثبات هوية المؤلف في حالة النصوص المكتوبة ، وتحليل الحوار (Discourse Analysis)

وعلم اللهجات (Dialectology) ، وتحليل الأصول اللغوية (Linguistic Language Comprehensibility) ، و إصلاح اللغة القانونية (Legal Language Reform) .

حيث اكتسبت اللسانيات الجنائية أهمية كبيرة ، ونشأت مراكز متخصصة في هذا المجال من بينها الجمعية العالمية لعلم الأصوات الجنائي ومقرها المملكة المتحدة، و الجمعية العالمية لللسانيات الجنائية و مقرها الولايات المتحدة، ومركز اللسانيات الجنائية ومقره في جامعة aston بالولايات المتحدة.

والحقيقة أن مئات الدراسات و البحوث الميدانية قد أجريت خلال العقدين الأخيرين في مجال علم اللسانيات الجنائية، الأمر الذي أهل هذا الفرع من فروع علم اللغة التطبيقي ليصبح علماً قائماً بذاته له أصوله وفروعه وقواعده ونظرياته وتطبيقاته المختلفة . والمعلوم أن كل تلك الدراسات والبحوث قد تمت ونشرت في الغرب، ولم يكن لعالمنا العربي من دور يذكر في تلك الدراسات.

حقاً أن علماء اللغة العرب المحدثين لم يولوا هذا المجال ما يستحقه من اهتمام وظلت الأمة كلها عالة على ما يقدمه الغربيون في هذا المجال مع العلم أن علماء المسلمين والعرب الأوائل كانت لهم زيادة وسبق في هذا المجال، حيث استخدم الإمام الطبري - ومنذ القرن الثالث الهجري . مبادئ هذا العلم في إثبات صحة الأحاديث النبوية وتأصيل التراث الإسلامي . (عبد المجيد عمر، ص275)

2. تعريف اللسانيات الجنائية:

اللسانيات الجنائية لها عدة مسميات منها علم اللغة الجنائي أو الشرعي، اللغويات القانونية، اللغة و القانون، حيث نجدها باللغة الإنجليزية لها نفس المسمى forensic linguistics، و هي تطبيق المعرفة و الأساليب والرؤى اللغوية لسياق الطب الشرعي للقانون و اللغة، والتحقيق في الجرائم و المحاكمة و الإجراءات القضائية. و يعتبر فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، وهو علم يقوم على دراسة و تحليل و قياس البيئات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم . (Asher, 2014,p231)

ويقدم كوبوسوف تعريفاً شاملاً و مفصلاً، فيقول بأنه : هو العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم و الخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء . (Koposov,2003.p 150)

أما برينان (Brennan, 2001) فيشير إلى أن هناك خلافاً في مفهوم هذا المصطلح في أوساط الباحثين في هذا المجال، فال بعض يحدده في استخدام تقنيات ونظريات علم اللغة للتحري في الجرائم التي تشكل البيئات اللغوية فيها جزءاً من القرائن، أو كل القرائن والأدلة الجنائية أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع ، أما البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة كل ما سبق إضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللغة والقانون.

و يقوم هذا العلم، على تحليل دقيق ومنهجي للخصائص الصوتية والبصرية والاجتماعية التي تتميز بها لغة شخص يكون مرتبطاً بإحدى الدعاوى القضائية. وتعمل على استخراج نتائج هذا التحليل، مجموعة من المتخصصين في حقول لسانية شتى منها: "اللسانيات الوظيفية واللسانيات الاجتماعية". تسهم هذه التحليلات في تضيق دائرة المشتبه بهم، وهي بذلك تزيد من فعالية العمل الجنائي. ويعد تقييم الاستجابات و التصريحات القضائية لدى الشرطة وفي المحاكم، أبرز مجالات تطبيق هذا العلم، حيث تقارن هذه التصريحات لتبيان براءة المشتبه به أو لإعادة تحقيق العدالة في إحدى القضايا. (عبد المجيد عمر، ص 277)

حيث هناك ثلاثة مجالات أساسية لتطبيق اللغويين العاملين في لدى الشرطة و المحاكم:

- فهم لغة القانون المكتوب .
- فهم استخدام اللغة في عمليات الطب الشرعي والقضائي .
- تقديم الدليل اللغوي.

ويبقى التساؤل مطروح متى يتم استدعاء عالم اللسانيات الجنائية للإدلاء بشهادته؟ وللإجابة عن هذا السؤال، فإنه ينظر إلى الإجراءات القانونية على أنها تتكون من ثلاث مراحل يحرصها (أولسون) فيما يلي : مرحلة جمع المعلومات والتحريات، ومرحلة المحاكمة ، ومرحلة الاستئناف . فقد يستدعى عالم اللغة الجنائي للإدلاء بشهادته في مرحلة التحري بعد فحص البيانات الموجودة في تلك المرحلة إن كانت تحتوي على بينات لغوية، وقد يكتفي بذلك ، وقد يستدعى في مرحلة المحاكمة ن مرحلة التحري . وقد يستدعى في مرحلة الاستئناف الحكم دون غيرها إذا ظهرت معلومات وبيانات لغوية لم تكن متاحة في المرحلتين السابقتين . وقد يستدعى للنظر في بعض القضايا حتى قبل مرحلة التحري، وقبل أن تكون المسألة موضوعاً لنزاع قانوني لتقديم وجهة نظره للمتخصصين.

(http://www.forensiclinguistics.net/cfl_fl.htm.13/03/2022)

3. تاريخ اللسانيات الجنائية:

مثله مثل بقية الكثير من العلوم، فإنه من الصعب الجزم بتحديد تاريخ زمني بعينه لنشأة علم اللسانيات الجنائية ، ولكن علماء اللغة الغربيين يزعمون أن الشواهد الأولى لاستخدامات هذا العلم توجد في الإنجيل في سفر يوحنا، حيث يروي الكتاب المقدس كيف حصل يعقوب الابن الأصغر لنبي الله إسحاق على حق الابن الأكبر المسمى بـ (Primogeniture)، رغم أنه لم يكن في الحقيقة هو الابن الأكبر لإسحاق ، ولكنه قدم نفسه لأبيه مقلداً صوت أخيه الأكبر عيسو، فمنحه أبوه إسحاق هذا الحق فبهذه الحادثة يستشهد الغربيون على أن الصوت يمكن أن يستخدم كوسيلة مهمة لتمييز الشخصية.

و المؤكد أن الكثير من الباحثين بقو في حيرة من صحة نسب بعض المؤلفات العالمية لمؤلفيها حيث أن كتاب الإنجيل المقدس وروايات تشكسبير وغيرها من الأعمال لم تنج من الشك.

أما في الحضارة الإسلامية ، فالثابت أن علماء المسلمين الأجلاء وخصوصاً علماء الحديث كانوا أول من استخدم أساليب هذا العلم، وبدقة متناهية، في إثبات نسبة الأحاديث الشريفة للرسول صلى الله، ويعتبر الإمام الطبري (رحمه الله) إماماً في هذا العلم، حيث استخدم الطبري نظريات علم الأسلوبية وبنفس الطريقة التي يستخدم بها اليوم في إثبات صحة تلك الأحاديث الشريفة.

و في العصر الحديث ظهرت عبارة اللسانيات الجنائية لأول مرة في عام 1968، عندما استخدمها جان سفارتنيك أستاذ اللسانيات التطبيقية، في تصريحات إيفانز: "حالة من اللسانيات الجنائية" في إعادة لتحليل تصريحات تيموثي جون إيفانز. كان الأمر يتعلق بإعادة تحليل الأقوال التي أعطيت للشرطة في مركز شرطة نوتينغ هيل ، إنجلترا ، في عام 1949 في قضية القتل المزعوم من قبل إيفانز. كان إيفانز متهمًا بقتل زوجته وطفله ، وحوكم وشُق على الجريمة. ومع ذلك ، عندما درس سفارتنيك الأقوال المزعومة التي أدلى بها إيفانز ، وجد أن هناك علامات أسلوبية مختلفة متورطة ، ولم يقدم إيفانز تصريحاته بالفعل لضباط الشرطة كما قيل في المحاكمة. أثارت هذه القضية ، تركيز علماء اللغة الشرعيون في وقت مبكر في المملكة المتحدة على التشكيك في صحة استجابات الشرطة. كانت العديد من المخاوف تتعلق بتصريحات ضباط الشرطة. ظهر موضوع سجل الشرطة عدة مرات نوع لغة المصمم و المفردات التي يستخدمها ضباط القانون عند تدوين إفادات الشهود خلال الأيام الأولى لعلم اللسانيات الجنائية في المملكة المتحدة ، شكك الدفاع القانوني في العديد من القضايا الجنائية في صحة محاضر الشرطة. في ذلك الوقت ، كانت إجراءات الشرطة العرفية لأخذ أقوال المشتبه بهم تقتضي أن تكون في صيغة محددة ، وليس على لسان المشتبه فيه نفسه. نادراً ما يتم الإدلاء بإفادات الشهود بطريقة متماسكة أو منظمة ، مع إجراء التكهنات والتراجع بصوت عالٍ.

و يمكن إرجاع علم اللسانيات الجنائية إلى عام 1927 إلى مذكرة فدية في كورننج ، نيويورك. أفادت وكالة أسوشيتد برس أن "دنكان ماكلور ، من جونسون سيتي عم الفتاة [المخطوفة] ، هو العضو الوحيد في العائلة الذي يتهجى اسمه "مكلور" بدلاً من "مكلور". الرسالة التي تلقاها ، يفترض أنها من الخاطفين ، كان موجهاً إليه بالاسم الصحيح مشيراً إلى أن الكاتب كان على دراية بالاختلاف في التهجئة. ". (John Olsson , text pdf)

كانت قضية إرنستو ميراندا عام 1963 محورية في بدايات مجال علم اللسانيات الجنائية. أدت قضيته إلى إنشاء حقوق ميراندا ودفعت تركيز هذا العلم على استجواب الشهود بدلاً من تصريحات الشرطة. ظهرت العديد من القضايا التي تحدثت ما إذا كان المشتبه بهم يفهمون حقاً ما تعنيه حقوقهم أم لا - مما أدى إلى التمييز بين الاستجواب القسري مقابل الاستجواب الطوعي. كان التطبيق المبكر لعلم اللسانيات الجنائية في الولايات المتحدة مرتبطاً بوضع العلامات التجارية ككلمات أو عبارات في اللغة. تضمنت إحدى القضايا الأكبر حجماً ادعاء عملاق الوجبات السريعة ماكدونالدز أنها نشأت عملية إرفاق كلمات غير محمية ببادئة "ماك" (المشار إليها باسم ماك ووردز) ولم تكن راضية عن نية كواليتي إنترناتاشونال لفتح سلسلة من الفنادق الاقتصادية لتكون تسمى "مكسليب". (Ayres, Jr, B. Drummond, 2012)

وفي أستراليا، فقد ظهر هذا العلم لأول مرة في منتصف التسعينات، حيث بدأ الباحثون في استخدام نظريات علم اللغة الاجتماعي وتطبيقها في مسائل ذات صلة بالجريمة والنزاعات القانونية، وكان جل اهتمام هؤلاء العلماء منصبا على حفظ حقوق الأفراد أثناء التحقيقات والإجراءات القانونية، وكان هؤلاء العلماء منشغلين تحديداً بالصعوبات التي تواجه الأبوريجيني Aborigine السكان الأصليين لأستراليا، أثناء التحقيقات التي تجرى معهم بواسطة رجال الشرطة والقانون.

وفي العصر الحديث، فإن دراسات روجر شوي (Roger Shuy) وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، هي التي وضعت اللبنات الأساسية لعلم اللسانيات الجنائية وقد عالجت تلك الدراسات الكثير من المجالات الجنائية و النزاعات المدنية التي تكون اللغة فيها جزءاً من البيانات المتاحة أو كلها، حيث أن معظم هذه الدراسات صوبت جهودها الى لغة القانون ذاتها.

أما في المملكة المتحدة، فإن شعبة خدمات العلوم الجنائية، تمثل قسماً أساسياً في وزارة الداخلية البريطانية، وهي تضطلع بدور مهم لتوفير معلومات دقيقة لمساعدة الشرطة و رجال القانون لإصدار أحكامهم وذلك بعد فحص و تحليل الأدلة الجنائية او المدنية المشتملة على بيانات لغوية او صوتية.

ومما يجدر ذكره هنا، أن التقدم التقني المذهل الذي طرأ على عالم التسجيل الإلكتروني للأصوات جعل من الممكن تسجيل الأصوات بدقة متناهية وتحليلها رقمياً، الأمر الذي دفع بعلم اللسان الجنائي إلى آفاق رحبية وأعطاه درجة أعلى من المصادقية، ومهد لقبول نتائجه في المحافل القانونية.

وبالفعل، فقد حاز هذا العلم على اعتراف الدوائر العدلية في كثير من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، إضافة إلى ألمانيا والنمسا والمجر والسويد. ففي كل تلك البلدان أنشئت المختبرات اللغوية الجنائية التي يقوم بالعمل فيها مجموعة من اللغويين المدربين تدريباً عالياً لتقديم شهاداتهم في المحاكم والدوائر القانونية بناء على فحص البيانات الصوتية وتحليلها لإثبات صحة نسبها للمتهم أو نفيها عنه. (عبد المجيد عمر، ص 279)

وعلى الجانب الآخر فإن علم اللسانيات الجنائية ينظر في مدى وضوح لغة القانون و مدى فهمها لدى عامة الناس وخصائصهم ، كما يهتم بقضايا الترجمة في المحاكم ، والتحريرات القانونية، ومدى دقتها، والمشاكل اللغوية الناتجة عن الاختلافات الثقافية للمتهمين المنتمين لبعض الأقليات ، ومدى تأثير ذلك على التواصل بين المتهم وسلطات المحكمة و القانون، وتأثير ذلك على سير العدالة.

ففي كل الظروف السابقة يستخدم عالم اللسانيات معرفته بأصول علم اللغة العام ونظرياته وتقنياته لإثبات أو نقض البيئات اللغوية المنسوبة للمتهم، وهذا الأمر ربما يتطلب من اللساني التعامل مع كافة فروع ومجالات علم اللغة مثل نظريات اكتساب اللغة، وعلم اللهجات، وتحليل الخطاب، وعلم الأصوات، وعلم الأسلوبية، وغيرها لتحقيق أهدافه .

4. إستخدامات هذا العلم:

1.4. لغة النصوص القانونية:

تشتمل اللسانيات الجنائية في جزء كبير من مجالات تطبيقها، على دراسة النصوص القانونية أو القضائية من زوايا مختلفة منها "نوع النصوص والتدرج المنطقي اللساني في الأحكام القضائية، إضافةً إلى تحليل الكلمات المستعملة ودلالاتها المعجمية والنحوية والسياقية. ويتضمن هذا التحليل اللغوي-القانوني، مراجعة الوثائق المتنوعة الصادرة عن هيئات قانونية كدساتير الدول والأحكام الشرعية والوصايا الخاصة وأحكام المحكمة واستدعاءاتها و القوانين الصادرة عن الدوائر الحكومية. ومن أبرز هذه الوثائق قانون حمورابي، الذي يعد أهم وثيقة قانونية تم العثور عليها وذلك لاكتمال نصوصها. وتجدر الإشارة إلى اعتبار أي نص أو عنصر من اللغة نصاً قضائياً، عندما يُستخدم في سياق قانوني أو جنائي .

2.4. المكالمات الطارئة:

يشكل هذا المجال، ميدان اختبار لقدرة المتخصص في علم لغة الجنائي على اكتشاف الأحداث التي يمر بها المتكلم، وذلك عبر استخراج المعلومات اللغوية التي تدل على حالات معينة من قبيل التهديد مثلاً.

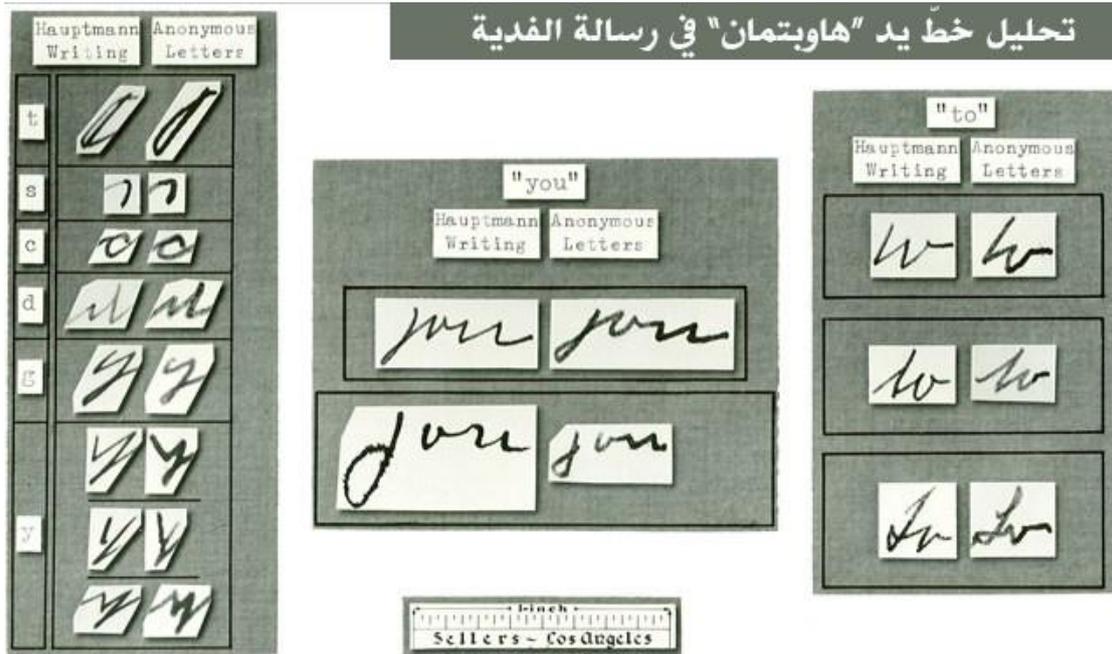
ومن الأمور المهمة في تحليل المكالمات الطارئة وفق آليات اللسانيات الجنائية: "ارتفاع الصوت وانخفاضه، نبرة الصوت ونغمته، والمدى الصوتي الذي يدل على أن هناك تدخل طرف ثالث في الاتصال"، على سبيل المثال، إن إلحاح المتكلم عبر تكرار الكلمات نفسها، يلعب دوراً مهماً في الكشف عن حالته و كذلك أيضاً التردد و علامات التهرب و الإجابات غير الكاملة أو القصيرة جداً . (Malcom,2007,p 170)

هذه الأمور قد تدل على أن المتصل مخادع أو تحت تهديد معين، كما أن استخدام نبرة صوت عالية في نهاية كل جملة يدل على عدم الصدق، لأن ارتفاع الصوت في نهاية الكلام هو "حيله دفاعية" لإخفاء معلومات معينة. بينما يتميز الاتصال العادي بتشابك الكلمات و بصفاء نبرة الصوت بشكل يثير لدى المتلقي، نوعاً من الثقة أو اليقين بأن المتصل به سيزوده بمعلومات دقيقة و واضحة.

3.4. طلبات الفدية أو الرسائل والاتصالات التهديدية:

التهديد هو الأسلوب الذي يرافق طلب الفدية. وفي القضايا التي لا يوجد فيها مشتبه بهم، قد يكشف فحص الأدلة اللغوية، عن معلومات إثنية-دينية أو اجتماعية محتملة عن المهدد. أما في المواقف التي توجد فيها مجموعة محدودة من المشتبه بهم، فقد تساعد المقارنة والمشابهة (Analogy)، بين لغة التهديد من جهة والوثائق المكتوبة لكل مشتبه به من جهة أخرى، في تضيق نطاق مجموعة المشتبه بهم. ويمكننا أن نرى تحليل رسالة الفدية في قضيّة الخطف الآتية.

في الأول من مارس عام 1932، دخل متسلل إلى منزل الطيار "تشارلز لينديبرغ" في نيو جيرسي واختطف طفله الصغير. بعد أكثر من شهرين بقليل، تم العثور على جثة الطفل في مكان قريب. ترك الدخيل رسالة فدية على حافة النافذة في غرفة نوم الطفل، فدفع "لينديبرغ" أموال الفدية وسرعان ما ظهرت الأموال في مدينة نيويورك. في النهاية، قاد التحقيق إلى معرفة هوية القاتل، وهو مهاجر ألماني صاحب سجل إجرامي طويل، يدعى "هاوبتمان". خلال محاكمة "هاوبتمان"، عمل ثمانية خبراء في الكتابة اليدوية (Handwriting) على دراسة أوجه التشابه بين مذكرة الفدية وعينات أخرى من كتاباته. أدين بعد ذلك بجرمة القتل، بعد أربع سنوات من حادثة الاختطاف.



تعتبر قضية "هاوبتمان" واحدة من القضايا الجنائية الشهيرة التي كان فيها تحليل خط اليد - وهو جزء من تطبيقات اللسانيات الجنائية - بمثابة دليل جنائي رئيسي. ويقع هذا التحليل فيما يسمى ب علم الخط (Graphology)، حيث يتعقب المحقق شكل الخط وطريقة رسم الحروف بالإضافة إلى التركيبات اللغوية المستعملة لمعرفة هوية المشتبه

و في قضية أخرى تكشفها فاصلة، حيث كشف اللساني الجنائي "جون أولسن" عن كيفية معرفته لهوية مجرم عن طريق مجموعة من الرسائل النصية التي أرسلها المجرم نفسه من هاتف ضحيته. اعتمد هذا التحقيق اللساني على ملاحظة الاختلافات البسيطة في علامات الترقيم. (Malcom, 2007, p 173)

جون أولسون، هو من أهم المحققين اللسانيين، له أكثر من 300 تحقيق في جرائم تتراوح بين الابتزاز والقتل. استطاع التعرف على هوية قاتل السيدة "ديانا لي" وهو عشيقها "دايفيد ريان".

في فيفري 2012، وتحديدًا في منزل "ديانا لي" في إنجلترا، تعرضت هذه الأخيرة للضرب المبرح، وقد شوه عشيقها الجزء السفلي من جسدها بمنشار حاد. وقبل إقدامه على إلقاء الجثة في المرآب ثم إشعال النار لإخفاء آثار الجريمة والبصمات (DNA)، بهدف اكتساب مزيد من الوقت للهروب. استخدم هاتف عشيقته الثرية فأرسل رسائل نصية كاذبة إلى عملائها، يطلب منهم الابتعاد عن المنزل.

كان الدليل الجنائي الذي اعتمد عليه في إصدار حكم السجن لمدة (34 عامًا)، وضع المجرم لفراغات فريدة بعد الفواصل. وقد وضع المحقق أولسن أن السيدة "ديانا" لا تضع فراغًا بعد الفواصل كما أنها تستخدم "الوقفة" لإنهاء جملها.

وقد أشار في موضع آخر، إلى أن "ريان" وضع فراغين بعد علامة الاستفهام، بينما "السيدة لي" لا تفعل ذلك. شكلت هذه الملاحظات، دليلًا ثابتًا على أن "ريان" هو المجرم الحقيقي.

(<https://mana.net/linguistics/19/01/2019>)



4.4. تصريحات المحكوم عليهم بالإعدام:

هي تصريحات يعترفون بها بالجريمة، مما يترك انطباع الأمانة لدى المستجوب. ويمكن أن تكون تصريحات ينكرون فيها فعل الجريمة مما يترك انطباع البراءة لدى السلطات المختصة. وقد تكون أيضًا تصريحات يتهمون فيها الشهود بالكذب من أجل محاولة ادعاء البراءة.

5.4. الرسائل الانتحارية :

غالباً ما تكون الرسالة الانتحارية قصيرة و مختصرة جداً - أقل من 300 كلمة - وتتميز هذه الرسائل عادة بالوضوح والدقة. تكون الرسالة موجهة إلى المرسل إليه (أو المرسل إليهم)، بحيث تذكر أسماءهم بشكل صريح، وهم على علاقة معينة مع المرسل. تحتوي الرسائل الانتحارية على جمل، تشير إلى طريقة الانتحار أو الوسيلة المعتمدة. وقد تشمل على كلمات وعبارات لا تستعمل سوى بين المرسل و المرسل إليه. وهي تحمل عادة مدلولات حميمية، النية من إيرادها جعل المرسل إليه يشعر بالذنب.

6.4. مجالات أخرى :

تستخدم آليات اللسانيات الجنائية في حل النزاعات المتعلقة بالعلامة التجارية و حق الملكية و قضايا السرقات الفكرية. ومن أبرز هذه القضايا قضية التنزع على أحقية مورفيم "Mc" بين سلسلة مطاعم "McDonald's" وسلسلة فنادق "McSleep".

5. مجالات اللسانيات الجنائية:

1.5. إثبات هوية المتحدث: (Speaker Identification)

هو أكثر مجالات هذا العلم شهرة و أكثرها استخداماً في النزاعات الجنائية والمدنية ، فهذا المجال يستخدم نظريات وتطبيقات علم الأصوات الجنائي للتعرف على هوية الشخص من خلال صوته.

والمعلوم أن كثيراً من الدوائر الأمنية و العدلية على نطاق العالم و المسئولة عن مكافحة الجريمة و تتبع المجرمين، تقوم بالكثير من أعمال التنصت من خلال الأجهزة الإلكترونية المتطورة على تحركات بعض المتهمين أو المشبوهين أو المتورطين فعلا في أعمال إرهابية إجرامية أو مخالفات قانونية. و قد يتم ذلك من خلال التنصت على الهواتف، و زرع الأجهزة الحساسة الخفية في محيط الهدف أو المشتبه به أو المجرم للحصول على بيانات صوتية تثبت جنائية المشتبه أو براءته.

ولما كانت هذه التسجيلات تستخدم عادة كأدلة إثبات في التحريات والإجراءات القضائية، فإن ذلك يستوجب تحديد هوية المتحدث بدقة شديدة.

والمعلوم سلفاً أن تمييز الأصوات يتم بسهولة إذا تم من خلال وسائل المراقبة محددة الهدف أو إذا أشار المتحدث إلى بعض أسماء الأشخاص أو الأماكن في محادثته ، وقد تقبل هذه البيانات الصوتية كأدلة من الدرجة الأولى في عمليات الإجراءات القضائية . أما في حالة إثبات هوية المتحدث من خلال الاستماع إلى البيانات اللغوية فقط أو حتى من خلال التحليل المعلمي لتلك البيانات فإن المسألة تشهد جدلاً قانونياً كبيراً، وأن تلك البيانات لا تعامل معاملة المسلمات وأن مستوى دقتها غالباً ما يكون محل تساؤل لدى كثير من القانونيين ، وعموماً، فإن التعرف على هوية المتحدث يمكن أن يتم بطريقتين أساسيتين هما :

* طريقة التعرف على هوية المتحدث من خلال السمع العادي عن طريق ما يعرف بطابور الشخصية الصوتي

* طريقة التعرف على هوية المتحدث باستخدام التقنيات الحديثة ووسائل التحليل الصوتي التقني وتشمل هذه الطريقة ما يعرف بالبصمة الصوتية (Voiceprint). (عبد المجيد عمر، ص282)

2.5. علم الأسلوب الجنائي (Forensic stylistics):

يختصّ هذا الفرع بالمواد المكتوبة أو المنطوقة وتحديد قياس المحتوى اللساني، للكشف عن هوية المؤلف الحقيقي. غالبًا ما يعتمد في قضايا الانتحال أو السرقات الأدبية.

3.5. علم اللهجات اللغوي:

يهدف إلى دراسة اللهجات بطريقة منهجية بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجية وجغرافية. يساهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافية أو البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتكلم المجرم، حيث تعتبر معرفة اللهجات من الميادين المهمة في مجال علم اللسان الجنائي، ففي حالات كثيرة يستدعي عالم اللسان الجنائي لثبوت أو ينفي صحة نسبة حديث مسجل إلى متهم ما وذلك بناء على سمات لهجته. وهذا المجال يختلف عن مجال تحقيق الهوية من خلال البصمة الصوتية، حيث يشمل هذا التحليل الجوانب اللغوية في النص كاستخدام بعض المفردات، وطريقة أداء بعض العبارات وإنتاج بعض الأصوات كما ينطقها بعض المتحدثين باللغات الأجنبية مثلًا، أو القاطنين في إقليم معين أو المنتمين إلى طبقات اجتماعية معينة أو كبار السن أو الرجال أو النساء. وقد لعب علماء اللهجات أدواراً متعاظمة في مسائل الإثبات الجنائي.

مثلا في هذه القضية: حيث حكمت محكمة أمريكية على متهم بالسجن مدة اثني عشر عاماً لاثامه بتجارة المخدرات وبيع كمية من الكوكايين، ولم يكن لدى المحكمة من دليل على إثبات هذه الجريمة على المتهم الذي يتحدث الإنجليزية بلكنة هايتية، غير شريط مسجل من قبل الشرطة السرية مع تاجر المخدرات الذي تواعد مع المخبر من خلال محادثة هاتفية على اللقاء في موقع محدد لاستلام البضاعة. ففي غياب عالم لغة مختص بمعرفة اللهجات، أفتع القاضي المحلفين بأن المتحدث على الشريط هو نفس الشخص المتهم على الرغم من تباين لهجتيهما، وزعم أن بأن المتهم يمكنه أن يتحدث باللهجة التي يريد ومتى ما يريد بقصد التمويه، فأصدر حكمه على المتهم بناء على هذه الفرضية. وهذا بالطبع مخالف لنظريات اكتساب اللغة.

ثم تم استئناف القضية وانبرى لها روبرت رودمان اللغوي الأمريكي المشهور. وبعد تحليل دقيق لمادة الشريط ولهجة المتهم وجد أن المتحدث على الشريط يتحدث الإنجليزية بلكنة الأمريكيين السود وهم من المتحدثين الأصليين بالإنجليزية، وأن المتهم يتحدث الإنجليزية بلكنة هايتية، وهو، إذن، يتحدث الإنجليزية كلغة أجنبية، ولن يكون في إمكانه التحدث بنفس طريقة الناطقين الأصليين بتلك اللغة مهما كانت مهارته وإتقانه للغة الأجنبية؛ ولاسيما إذا كان قد تعلم هذه اللغة بعد مرحلة المراهقة، وبالتالي لن يكون في مقدوره التحدث باللغة الأجنبية إلا بلكنة واضحة تميزه عن الناطقين الأصليين

بتلك اللغة وإذا حاول تقليد المتحدثين الأصليين، فسرعان ما يظهر تكلفه، وينكشف أمره. هذا ما تقول به مبادئ علم اللغة العام ونظريات اكتساب اللغة الأجنبية ثم بحث رودمان في سجل المتهم وثبت أنه قدم إلى الولايات المتحدة بعد أن تعدى مرحلة البلوغ وهو ما يعرف بالمرحلة الحرجة في اكتساب اللغة، وهو بذلك لا يمكنه أبداً التحدث بالإنجليزية مثل الناطقين الأصليين بها، ومن هنا استطاع رودمان أن يرى المتهم من تهمة الاتجار بالمخدرات حيث أثبت أن المتحدث على الشريط هو شخص آخر غير المتهم الذي قدم للمحاكمة. (عبد المجيد عمر، ص 289)

4.5. علم الصوتيات الجنائي:

يهتم هذا العلم، إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف بين التسجيلات الصوتية التي قد ترد على ألسنة المشتبه بهم، ومن ثم تحديد حالتهم النفسية أو المرضية انطلاقاً من الخصائص الصوتية الفيزيائية. ويتكامل هذا الفرع مع علم النفس الجنائي. ويستخدم تمييز هوية المتحدث تقنيا كإجراء يشمل استخدام المعرفة الأكاديمية المتخصصة بعلم الأصوات واستخدام المعدات الإلكترونية في إثبات هوية المتحدث. ويتم ذلك من خلال التحليل العلمي والثقني لعينة من صوت المتهم وقد اشتهر في هذا المجال، عالم الأصوات بروفيسور هنري سويت (Henry Sweet)، الذي أهله معرفته بعلم الأصوات إلى أن يصنف أي شخص في لندن و يحدد مكان سكنه فيها بدقة. كما اشتهر أيضاً في هذا المجال دانيال جونز (Daniel Johns)، أول من تقلد لقب الأستاذية في جامعة لندن في هذا المجال.

وقد ساعد في تقدم هذا الفرع، التطور المذهل الذي حدث في إمكانية تسجيل الأصوات وتحليلها إلكترونياً، بحيث أصبح بالإمكان تسجيل الأصوات وتحويلها إلى أشكال بيانية بواسطة جهاز الاسبيكتروغراف (Spectograph)

لتوفر معلومات ثابتة يمكن مقارنتها والوصول إلى أحكام قاطعة بشأن صحة نسبتها إلى متحدث ما، وإن استخدام البيانات الصوتية المرئية، قد تمخض عنه ظهور ما عرف بالبصمة الصوتية، وقد بدأ ظهور هذه التقنية أثناء الحرب العالمية الثانية، حتى انتهى الأمر إلى تحويل الذبذبات الصوتية إلى رسومات بيانية يمكن مطابقتها ومقارنتها بدقة من خلال الأجهزة الرقمية المتقدمة، وإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه البصمة الصوتية، هو نظرية تقول بأن الأصوات قد تتشابه ولكنها كالبصمة لا تتطابق أبداً.

وقد استغل العاملون في مجال البحث الجنائي هذه البصمة الصوتية في تحقيق هوية الشخص المعين، حيث يمكنهم تحديد هوية المتحدث حتى ولو نطق بكلمة واحدة. ويتم ذلك بتحويل رنين صوته إلى ذبذبات مرئية بواسطة جهاز تحليل الصوت.

يشير برينار إلى أن الذين يتحدثون بلهجات إقليمية متميزة هم الذين يمكن تمييزهم بسهولة من خلال طابور الشخصية الصوتية. ويشير (فولكس و بارون) إلى أن الأشخاص الذين يعانون من بعض عيوب النطق كالذين يتأنتون أو يميلون إلى إخراج بعض الأصوات من خياشيمهم أو الذين يتأنتون أو ذوي الأصوات الغليظة أو الحادة، يسهل التعرف عليهم من خلال أصواتهم المميزة أصلاً.

وقد بدأت فعلاً أجهزة الشرطة في الاستفادة من بصمة الصوت في الكشف عن هوية المجرمين وخاصة في حالات البلاغات المجهولة التي تتم عن طريق الهاتف . ويتم ذلك عن طريق رسم بياني للصوت يحدد ثلاثة أبعاد هي : (الوقت، القوة ، الذبذبة). وقد ثبت من خلال هذه الدراسات أنه يوجد مدى صوتي يميز كل شخص.

وفي الآونة الأخيرة، وتحديدًا في بدايات الألفية الثالثة، أجريت العديد من الدراسات في الغرب لقياس درجة صدقية إجراءات تعرف البصمة الصوتية من خلال جهاز التحليل الصوتي، ومن أشهر هذه الدراسات المسح الذي قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي لقياس دقة أداء هذا الجهاز في مجال البصمة الصوتية وقد شمل هذا المسح ألفي حالة، و قد كنت نتائج هذا البحث مذهلة، حيث طانت نسبة الخطأ فيها أقل من 1% و بذلك تكون نسبة الصواب أكثر من 99%.

وتشير براون 1994، إلى أن ظهور تقنيات حديثة ومتقدمة في مجال التحليل الصوتي قد يزيد من درجة صدقية البصمة الصوتية ويصل بها إلى درجة عالية من الدقة. وقد طورت بالفعل في الآونة الأخيرة معينات صوتية وأجهزة رقمية تساعد في تنقية الصوت ما يزيد من وضوحه وتسهيل تحليله، الأمر الذي يمكن من الوصول إلى نتائج متناهية في الدقة .

(عبد المجيد عمر، ص274)

5.5. علم النفس الجنائي:

يشتمل هذا العلم بشكل أساسي، على إعادة صياغة نتائج المعاينة النفسية السريرية باللغة القانونية، بهدف الاستفادة منها في مرافعات المحاكم. يعمل الطبيب النفسي على تقييم الحالة الذهنية للمدعى عليه وقت ارتكاب الجريمة.

6. واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي:

يصف المختصون في علوم اللغة عن اللسانيات الجنائية (Forensic Linguistics) أو اللسانيات القضائية كما يقدمها الأستاذ الدكتور الحواس مسعودي، أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، إلى تسميته، بوصفه علمًا حديثًا حيث "يدرس هذا العلم اللغة في إطار تحقيق أو محاكمة لفائدة مصلحة أمنية أو قضائية، ويتمثل الأمر في دراسة النصوص والتسجيلات من طرف مُحقق. ولم تتضح معالم هذا العلم إلا في تسعينيات القرن الماضي في أمريكا، أما في الدول العربية فمازال هذا العلم في مرحلة الطرح، تسميةً و دراسةً.

ومثلما يبحث المحقق في البصمة العشرية، وبصمة الوجه، والبصمة الرقمية، فاللسانيات الجنائية تبحث في البصمة اللغوية، التي يُعرّفها الدكتور المسعودي بأنها: " الأثر الذي يسمح للخبرة بالتعرّف على السرقة، أي نسبة التشابه أو الاختلاف بين نصين، وعلى نسبة الكتابات من نوع: رسائل التحرش، التهديد أو الانتحار، القذف والسب، التزوير أو الرسائل القصيرة، طلبات اللجوء السياسي، إلخ".

ومن الصعوبات و العراقيل التي تواجه اللسانيات الجنائية في وطننا العربي ، عدم وجود مختصين و لا حتى تخصصات أكاديمية تدرس في الجامعات ، لذلك نجد الدكتور المسعودي يقول: "يحتاج هذا الفرع من اللسانيات إلى تكوين جامعي و إلى تنسيق مع العدالة لأنها في حاجة إلى خبراء لغويين يفكّون شفرات رسائل كثيرة لفظية وكتابية، ولهذا نلاحظ في السنوات الأخيرة كثرة الجامعات الصيفية في الغرب في شكل دورات في اللسانيات القضائية. يشتمل التكوين، سواء كان قصيراً أو طويل المدى، على معرفة اللغات ، اللهجات ، التحليل الفونولوجي ، أنواع الكتابات و الخطوط، ومبادئ في المصطلحيات ، السرقة الأدبية ، الدلالات ، الأسلوبيات ، طرائق التعرّف على المؤلفين ، و على تحليل المحادثات و مبادئ في الإحصاء والمعلومات".

فالحاجة إلى تطبيق هذا العلم بصورة منهجية في المؤسسات المعنية إذ ثمة قضايا كثيرة تمرّ على المحققين و يصعب إدانة المتهم فيها، ومن ثمّ يُمكن أن تُساهم الاستعانة باللسانيات الجنائية و إثبات البصمة اللغوية في استخراج قرائن إن لم يكن أدلة تساعد المحقق وتساعد القاضي في إصدار الحكم.

و ترجع أسباب تأخر الاستعانة باللسانيات الجنائية في عالمنا العربي إلى العديد من الأسباب من بينها قلة الوعي بأهمية هذا النوع من العلوم في الحقول القانونية و عدم الاطلاع على المستجدات العلمية، وهذا ما يؤيده الدكتور المسعودي إذ يقول: "إن العالم العربي، حسب علمنا، متأخر جدّاً في هذا المجال، حتى أوروبا تُعد متخلفة مقارنة بأمريكا، إذ لم يظهر هذا التخصص بشكل جلي في فرنسا إلا في حدود عام 2010م، بسبب عدم استعانتهم بالخبراء اللغويين لحلّ بعض الإشكالات القانونية، إذ كان يُستعان بهم كشهود وليس كخبراء بينما يُستعان بهم في المجال الأجلوساكسوني دوماً كخبراء مهما كانت تخصصاتهم لأنهم يعتمدون نظام القانون العام حيث يعود الحكم إلى القضاة."

و في الأخير يقول: لا أثر في عالمنا العربي لتعامل مؤسّس بين العدالة و الأجهزة الأمنية والخبراء اللغويين. وأما على المستوى العلمي فلا نكاد نعثر إلا على بعض المقالات التي لا تؤسس لبداية طموحة على الرغم من توفر ترجمة جيدة منذ عام 2008م لكتاب جون أولسون (Forensic Linguistics: An Introduction to Language) من طرف مُجدّ الحقباني، ولتدارك الوضع نحن في حاجة إلى التفكير في برامج جامعية خاصة لتكوين لسانيين قضائيين يسندون العدالة في حل الكثير من المشكلات التي ظهرت نتيجة التطور الطبيعي لمجتمعنا في ظل ما نشهده من تعقيد في حياتنا اجتماعياً و اقتصادياً و سياسياً.

(<https://anwaar.squ.edu.om/2019/11/19/51>)

7. خاتمة:

ومن كل هذا يتضح الدور المهم الذي يلعبه المختص في اللسانيات الجنائية في إثبات هوية الجناة وتبرئة بعض المتهمين، وذلك من خلال التحليل العلمي للأدلة اللسانية الجنائية التي يمكن أن توجد أو تسجل في مسرح جريمة ما . كما يتضح الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا العلم في إصلاح لغة القانون و جعلها في متناول أفهام عامة الناس و خاصتهم ، كما تمت الإشارة في هذا البحث إلى ما يعرف بدور علم الأصوات الجنائي كرافد أساسي من روافد هذا العلم . وعلى الرغم

من أن الباحثين الغربيين يرجعون نشأة هذا العلم إلى عصور الإغريق وعصر النهضة، إلا أننا نرى أن لعلماء المسلمين إسهاماً وبعاءً طويلاً في وضع لبنات هذا العلم وإرساء قواعده . حيث تم إبراز مجالات اللسانيات الجنائية و اختلاف استعمالها لدى القائمين على الأجهزة الأمنية، كما تختلف أيضاً في مدى مصداقيتها ومدى قبول نتائجها في الدوائر القانونية و الاعتماد عليها كأدلة جنائية . إلا أن التطور التقني الذي طرأ على عملية تسجيل الأصوات وتحليلها، كان قد أعان على الوصول إلى نتائج دقيقة في مطابقة الأصوات، الأمر الذي أكسب علم اللسانيات الجنائي أهمية خاصة في الفترة الأخيرة في المحافل القانونية و الأجهزة الأمنية و العدلية في الغرب، وقد استخدمت بالفعل مبادئ هذا العلم في كشف خبايا وأسرار كثير من الجرائم الغامضة هناك، كما استخدمت مبادئ هذا العلم في مكافحة الجريمة المنظمة ومتابعة المجرمين ومحاربة الإرهاب وعصابات التهريب ومروجي المخدرات . واستخدمت مبادئ العلم ذاته في تربة ساحات كثير من المتهمين المشتبه في تورطهم في جرائم لم يرتكبوها. الا انه لم يحظى بالاهتمام في علمنا العربي بالرغم من أهميته في التطور بالبحث الجنائي و السمو به .

8. قائمة المراجع:

- 1- عبد المجيد عمر، علم اللغة الجنائي، المجلة العربية للدراسات و العلوم الأمنية، المجلد 23، العدد45، الرياض ، السعودية، ص 275.
- 2-Asher, R.E.E. Simpson J.M,(2014), The Encyclopedia of Language and Linguistics, 2 Ed, Oxford, pergamon.
- 3- Kuposov, Y,(2003), Forming the Database of Verbal Equivalents of Emotional state "Fear". XIII Session of Russia. Acoustic Society.
- 4- عبد المجيد عمر، مرجع سابق، ص 277.
- 5- http://www.forensiclinguistics.net/cfl_fl.htm.13/03/2022.
- 6- John Olsson. What is Forensic Linguistics?.Lecturer, School of Law, Bangor University, Wales. www.thetext.co.uk/what_is.pdf.
- 7- Ayres, Jr, B. Drummond (22 July 1988).(2012), "McDonald's, to Court: 'Mc' Is Ours". The New York Times. New York.
- 8- عبد المجيد عمر، مرجع سابق، ص 279.
- 9- Malcom Coulthard, (2007). Alison Johnson, An Introduction to Forensic Linguistics, Routledge.

10- Ibid. p173.

11- <https://mana.net/linguistics/> 19/01/2019.

13- عبد المجيد عمر، مرجع سابق، ص 282.

14- نفس المرجع ، ص 289.

15- نفس المرجع، ص 274.

16- <https://anwaar.squ.edu.om/2019/11/19/51>.